دراسة الإستخدام

المقدمة:-

تعد دراسة مسح الإستخدام من الدراسات التي تقوم بها دائرة الإحصاءات العامة. ونظرا لأهمية المعلومات التي يوفرها هذا المسح من حيث عدد العاملين وخصائصهم وتعويضاتهم حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشآت المشمولة بالمسح.فقد دأبت الدائرة ومنذ عام 1967 على توفير المعلومات الضرورية والهامة فى هذا المجال.

وان احتياج جهات كثيرة لنتائج الدراسة وضعتها أمام مهمة شاقة لتوائم حاجة مستخدمي تلك البيانات ولذا فقد كانت الدراسة تخضع لمراجعات وتدقيق بشكل مستمر حتى تفي بالغرض المطلوب وبشكل يتلائم واحدث التعاريف والتصانيف الدولية.

نبذه تاريخية:-

تشكل دراسة مسح الاستخدام جزءا من المسوح الاقتصادية التي تجريها دائرة الاحصاءات العامة في جميع المحافظات حيث بدء بجمع البيانات الخاصة بدراسة الاستخدام من بداية 1967.
وقد مرت الدراسة للمنشآت حسب عدد العاملين بها بأربعة مراحل:
1- المرحلة الأولي
حيث ابتدأت الدراسة بالمنشآت التي يعمل بها 25 عاملا فاكثر.
2- المرحلة الثانية
حيث شملت المنشآت التي يعمل في كل منها 10-24 عاملا.
3- المرحلة الثالثة
حيث شملت االمنشآت التي يعمل في كل منها 5 عاملين فأكثر حيث استقرت على هذا النهج حتى عام 1999 حيث بدء بجمع البيانات من جميع المنشآت العاملة في المملكة(وذلك على أساس عينة الإطار).جمعت البيانات في البداية شهريا وكان يتم نشر البيانات كل 3 اشهر مرة وقد ارتؤي أن تجمع البيانات كل 4 شهور ، وأخيرا استقر الحال على أن تجمع البيانات مرة واحدة في السنة عن شهر واحد هو شهر تشرين أول حيث يعتبر شهر الإسناد الزمني.
وكانت الدائرة تقوم باستمرار بمراجعة استمارة المسح بهدف تطويرها بما يحقق الأهداف المتوخاة وبشكل يتلائم واحدث التعاريف والتصانيف الدولية وذلك لبناء قاعدة أوسع من المعلومات والتي تخدم واضعي الخطط والمهتمين بالقوى العاملة.
واعتمدت الدراسة على إطار للمسح تم إعداده وجمعه من عدة مصادر أهمها:
1- التعدادات التي كانت تجريها الدائرة على مدى السنوات السابقة مثل التعداد الصناعي وتعداد السكان والمساكن وتعداد المنشآت.
2- المسوح الاقتصادية المختلفة التي كانت تجريها الدائرة
3- وزارة العمل
4- الضمان الاجتماعي
5- غرفة الصناعة والتجارة
6- أمانة عمان الكبرى ومختلف البلديات في جميع محافظات المملكة

أهداف المسح:-

يهدف مسح الاستخدام بصفة عامة إلي ما يلي:

أ)- توفير بيانات عن عدد المنشآت وعدد العاملين فى القطاعين العام والخاص وفي مختلف الأنشطة الاقتصادية باستثناء قطاع الزراعة والعاملين بالقوات المسلحة والامن العام ، والدفاع المدني وهي:

1- التعدين واستغلال المحاجر
2- الصناعات التحويلية
3- إمدادات الكهرباء والغاز وإمدادات المياه
4- الإنشاءات
5- تجارة الجملة والتجزئة واصلاح المركبات والمحركات
6- الفنادق والمطاعم
7- النقل والتخزين والاتصالات
8- الوساطة المالية
9- الأنشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية
10- الإدارة العامة والدفاع المدني والضمان الاجتماعي الإجباري
11- التعليم
12- الصحة والعمل الاجتماعي
13- أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية الأخرى

ب)- توفير بيانات عن عدد العمال الدائمين والمؤقتين حسب المهنة والجنس والجنسية والمستوى التعليمي.

ج)- توفير بيانات عن تعويضات العاملين والمزايا العينية الأخرى التي تمنحها المنشآت للعاملين بها.

د)- توفير بيانات عن متوسطات ساعات العمل مدفوعة الأجر للعاملين بأجر.

شمولية المسح :-.

لتحقيق أهداف المسح فقد تم الاعتماد على إطار تم إعداده من البداية وكان يتم إجراء التحديث على هذا الإطار باستمرار واعتمدت عدة أساليب لتحديث الإطار(والتي ذكرت سابقا) وكانت العينة تسحب من الإطار بحيث تكون ممثلة تماما وفق التالي:

أ- منشآت كان يتم أخذها على أساس المسح الشامل في المنشآت التي يعمل في كل منها 50 عاملا فأكثر.

ب- 50% من المنشآت التي يعمل في كل منها 25-49

ج- 20% من المنشآت التي يعمل فى كل منها 10-24

د- 10% من المنشآت التي يعمل في كل منها 5-9

وتم أخيرا سحب عينة المسح من المؤسسات التي يعمل بها عامل واحد فأكثر وذلك من قبل المختص بالعينات في الدائرة.